

البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث  
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير الفصلي  
لميزان المدفوعات العراقي  
(الفصل الأول 2024)



## قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات

أ- ب

## المقدمة

ج

1	الحساب الجاري	-1
1	الميزان التجاري	1-1
4	ميزان الخدمات	2-1
8	حساب الدخل الأولي	3-1
10	حساب الدخل الثانوي	4-1
10	الحساب الرأسمالي	-2
11	الحساب المالي	-3
11	صافي الاستثمار المباشر	1-3
12	استثمار الحافطة	2-3
13	الاستثمارات الأخرى	3-3
14	الأصول الاحتياطية	4-3
15	صافي السهو والخطأ	-4

## قائمة الأشكال

## الصفحة

2	المساهمة النسبية لهيكل الصادرات السلعية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	1
3	المساهمة النسبية لهيكل الاستيرادات السلعية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	2
4	المساهمة النسبية للصادرات الخدمية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	3
5	المساهمة النسبية للخدمات المكونة لعجز ميزان الخدمات للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	4

6	المساهمة النسبية للصادرات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	5
8	المساهمة النسبية للاستيرادات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	6
9	مقارنة بين مكونات حساب الدخل والفصل الأولي للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	7
10	حجم العجز في الحساب الرأسمالي	8
11	مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	9
11	مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	10
12	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى العراق للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	11
13	تطورات جانبي الموجودات والمطلوبات في استثمار الحافضة للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	12
14	تطور مكونات صافي الاستثمار الآخر للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	13
15	مكونات الأصول الاحتياطية للحساب المالي	14
17	شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير إختلال ميزان المدفوعات	16

الصفحة	قائمة الجداول	
6	المساهمة النسبية والمطلقة لصادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024	1
7	المساهمة النسبية والمطلقة لاستيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024	2
16	الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات	3

## قائمة المفاهيم الرئيسة لميزان المدفوعات

**أولاً: الحساب الجاري:** يسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

- 1. الميزان التجاري:** يسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
- 2. ميزان الخدمات:** يسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقاً لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
- 3. حساب الدخل الأولي:** يُبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.  
أ. **حساب توليد الدخل** (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع بضمنه تعويضات العاملين الموسميّين (لأقل من سنة) والتي تُعد اجورهم دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.  
ب. **حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يسجل فيه الدخل الأولي الذي يعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).
- 4. حساب الدخل الثانوي:** يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلاً نقدياً أو عينياً، كما تقسم هذه التحويلات إلى :  
أ. **التحويلات الخاصة:** وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.  
ب. **التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

### ثانياً : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، عقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبندين يوازن الحساب المالي، حيث يُبيّن كل من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبيّن الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

### ثالثاً: الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الإقتراض ويعرف صافي الإقراض على إنه تقديم الاقتصاد أموالاً إلى العالم الخارجي أي ارتفاع الأصول ، أما صافي الإقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الأصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

- 1. صافي الاستثمار المباشر:** يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

**2. استثمار الحافظة:** يشمل استثمار الحافظة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافظة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلاً عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

**3. الاستثمارات الأخرى:** تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملة والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

**4. الأصول الاحتياطية:** يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

**أ. حقوق السحب الخاصة:** تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل للاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

**ب. الذهب النقدي:** هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالآلف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية<sup>1</sup>.

**ت. وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

**ث. الموجودات الأجنبية:** وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزنة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

(1) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2008، ص113.

إنطلاقاً من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الاقتصادية، فقد تضمن التقرير قسمين أساسيين، يعرض القسم الأول أداء المكونات الرئيسية للحساب الجاري، فيما يستعرض القسم الثاني أهم التطورات الحاصلة في الحسابين الرأسمالي والمالي والأسباب الرئيسية لعدم التوازن بين جانب عمليات (فوق الخط) المتمثلة في الحسابين الجاري والرأسمالي وجانب (عمليات تحت الخط) المتمثلة في الحساب المالي ليتم تضمين هذا الفرق في فقرة صافي السهو والخطأ التي تحدد اشارتها حجم الخلل في الجوانب الدائنة والمدينة من تلك العمليات.

أسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الأول من عام 2024 عن عجز كلي في ميزان المدفوعات ليبلغ (-8845.0) مليون دولار مقابل فائض كلي بلغ نحو (10503) مليون دولار للفصل الرابع من عام 2023، حيث سجل الحساب الجاري عجزاً قيمته (467.2) مليون دولار مقابل فائض قيمته (3394.5) مليون دولار نتيجةً لتراجع الميزان التجاري بنسبة (36.6%) ليبلغ (4843.1) مليون دولار مقابل (7633.0) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق، فضلاً عن ارتفاع عجز الميزان الخدمي بنسبة (28.1%) ليسجل (5679.8) مليون دولار مقابل (4435.2) مليون دولار للفصل الرابع/2023 والذي يعزى بالدرجة الأساس الى ارتفاع استيرادات خدمات السفر والنقل والتأمين، كما حقق حساب الدخل الثانوي تراجعاً بلغت نسبته (117.1%) عن الفصل السابق بسبب تراجع التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة، فيما حقق حساب الدخل الأولي نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (233.8%) بسبب تحقيق دخل الاستثمار فائضاً بلغت نسبته (273.4%) عن الفصل السابق.

من جهة أخرى فقد أسفرت المعاملات الرأسمالية للفصل الأول/2024 عن صافي تدفق بلغ (-10.9) مليون دولار وبنسبة تراجع (44.7%) عن الفصل السابق، كما حقق الحساب المالي تراجعاً بلغت نسبته (122%) عن الفصل الرابع/2023 ليبلغ (-1673.5) مليون دولار مقابل فائض بلغ (7599.4) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق صافي الجانب الدائن تراجعاً بلغت نسبته (176.1%) عن الفصل السابق، فيما حقق الجانب المدين تراجعاً ضئيلاً بلغت نسبته (12.2%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لا بد أن يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كلٍ من (الحسابين الجاري والرأسمالي) وبين (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما مجموعة الاختلالات التي تنشأ من الناحية العملية نتيجةً لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات ويسمى هذا الاختلال (صافي فقرة السهو والخطأ) التي تظهر في الميزان الفصلي نتيجة عدم تسجيل قيم القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي بصورة دقيقة، والتي تشمل في جزء كبير منها عدم دقة بيانات جانب الاستيرادات السلعية والخدمية مما يتطلب إجراء مراجعات دورية وبصورة مستمرة وذلك لأهمية تلك البيانات في تقليل هذه الفقرة.

**1- الحساب الجاري:**

هناك شقين مهمين لا بد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

**الشق الأول:** يشهد الحساب الجاري عجزاً حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقاً للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حسابيها الرأسمالي والمالي، حيث يتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغير في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزاً في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويعد عجز الحساب الجاري مستداماً ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استعداد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فغالباً ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من اضطرابات مفاجئة لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموها صورة إجمالية لأتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

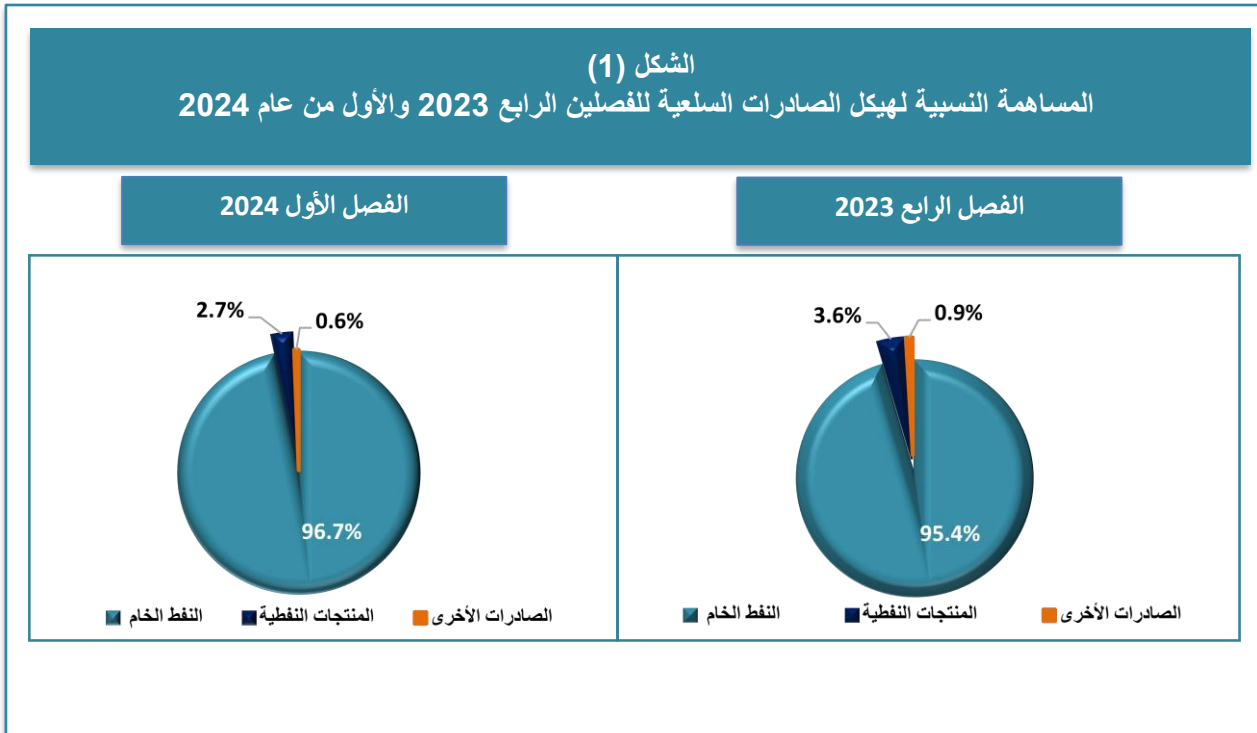
**الشق الثاني:** إن الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإيداع بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أن هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

سجل الحساب الجاري للفصل الأول 2024 تراجعاً بلغت نسبته (113.8%) عن الفصل الرابع من العام السابق، مسجلاً عجزاً بلغت قيمته (467.2) مليون دولار مقابل فائض قيمته (3394.5) مليون دولار للفصل الرابع من عام 2023، ويُعزى هذا العجز إلى التراجع الحاصل في فقرات الحساب الجاري:

**1-1 الميزان التجاري:** سجل الميزان التجاري للفصل الأول 2024 تراجعاً بلغت نسبته (36.6%) ليبلغ (4843.1) مليون دولار مقابل (7633.0) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق، ويُعزى هذا التراجع إلى:

**1-1-1 الصادرات السلعية:** سجّلت الصادرات السلعية للفصل الأول 2024 تراجعاً بلغت نسبته (15.7%) لتبلغ (23474.8) مليون دولار مقابل (27847.7) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق، وذلك بسبب التطورات الحاصلة في مكونات تلك الصادرات، وكما يأتي:

- **صادرات النفط الخام:** شكلت أقيام هذه الصادرات نسبة (96.7%) من اجمالي الصادرات السلعية للفصل الأول من عام 2024 مُسجلة تراجعًا بلغت نسبته (14.6%) عن الفصل الرابع من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الإنخفاض الحاصل في أسعار النفط العالمية التي سجلت تراجعًا بلغت نسبته (10.7%) لتبلغ (77.7) دولار للبرميل مقابل (87) دولار للبرميل للفصل الرابع 2023، فضلًا عن تسجيل الكميات المصدرة ولذات المدة انخفاضًا بنسبة (4.4%) نتيجة إلتزام العراق بالتخفيض الطوعي الذي فرضته منظمة Opec + على الدول الأعضاء والتي بلغت حصة العراق فيه للربع الأول من عام 2024 (220) ألف برميل يوميًا.
- **شكلت صادرات العراق من المنتجات النفطية** للفصل الأول 2024 مساهمة نسبية بلغت (2.7%) من إجمالي الصادرات مقابل مساهمتها البالغة (3.6%) للفصل الرابع من العام السابق مسجلة انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (37.7%).
- **شكلت صادرات العراق السلعية الأخرى** نسبة ضئيلة بلغت (0.6%) من اجمالي الصادرات مقابل مساهمتها البالغة (0.9%) تركز الجزء الأكبر منها في (التجهيزات الصناعية وبعض الأغذية والمشروبات الأولية المعدة للأستهلاك العائلي).



**2-1-1 الاستيرادات السلعية:** سجلت الاستيرادات السلعية للفصل الأول من عام 2024 إنخفاضًا بلغت نسبته (7.8%) عن الفصل السابق لتبلغ (18631.7) مليون دولار مقابل (20214.7) مليون دولار للفصل الرابع 2023، أما عن أهم مكونات الاستيرادات السلعية للفصل الأول 2024 وكما يأتي :

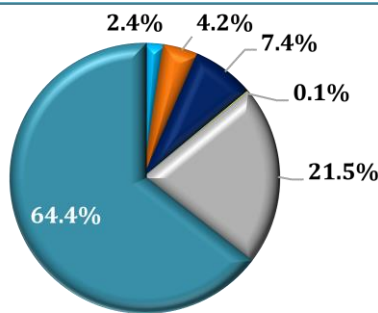


- **شكّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية** للفصل الأول 2024 مساهمة نسبية بلغت (2.4%) مقابل مساهمتها البالغة (10.3%) للفصل الرابع 2023 تركّز الجزء الأكبر منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيراداتها من الأدوية، وقد سجلت الاستيرادات الحكومية للفصل الأول 2024 تراجعاً بلغت نسبته (78.6%) عن الفصل السابق.
- **الاستيرادات الحكومية الرأسمالية** والتي سجلت في الفصل الأول 2024 نسبة مساهمة (4.2%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (7.7%) للفصل الرابع 2023، وقد تضمنت كل من استيرادات قطاع الكهرباء واستيرادات شركة الموانئ البحرية فضلاً عن الاستيرادات التي تخص الأجهزة الأمنية.
- **شكّلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** للفصل الأول 2024 مساهمة نسبية بلغت (7.4%) من اجمالي الاستيرادات ، مقابل مساهمتها البالغة (7.9%) للفصل السابق.
- **أما الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** فقد شكّلت للفصل الأول 2024 مساهمة ضئيلة بلغت (0.1%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (0.2%) للفصل السابق نتيجة لانخفاض تكاليف طبع العملة.
- **شكّلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية** للفصل الأول 2024 نسبة مساهمة بلغت (21.5%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (18.5%) للفصل الرابع من العام السابق ليسجل هذا النوع من الاستيرادات نمواً بلغت نسبته (7.1%).
- **شكّلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية** للفصل الأول 2024 نسبة (64.4%) من اجمالي الاستيرادات، مقابل مساهمتها البالغة (55.4%) للفصل الرابع من العام السابق.

## الشكل (2)

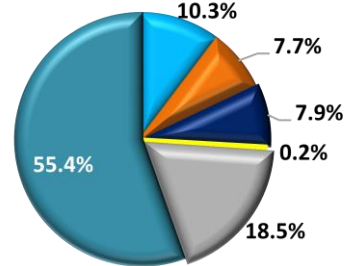
المساهمة النسبية لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024

### الفصل الأول 2024



الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية  
استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية  
استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية  
الاستيرادات الحكومية الرأسمالية  
الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة  
استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية

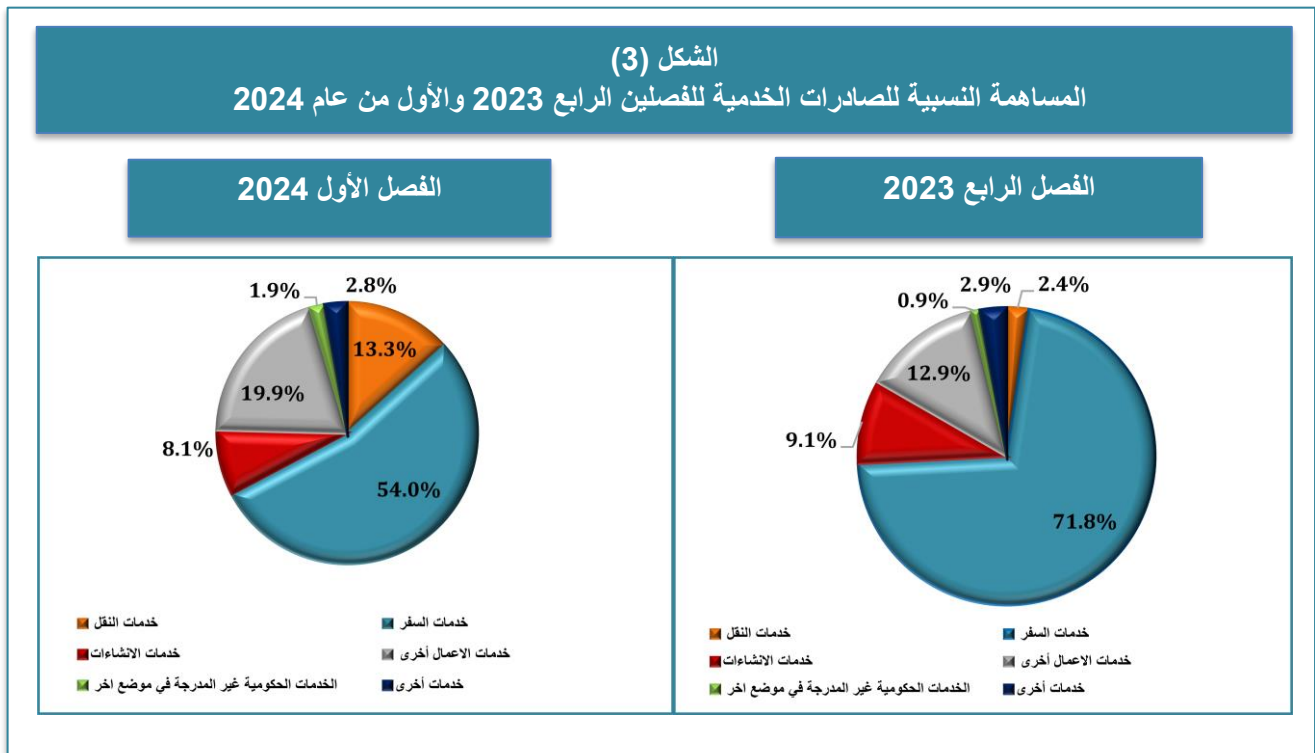
### الفصل الرابع 2023



الاستيرادات الحكومية الرأسمالية  
الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة  
استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية  
الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية  
استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية  
استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية

**2-1 ميزان الخدمات:** سجل ميزان الخدمات للفصل الأول من عام 2024 عجزاً بلغت قيمته (5679.8) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (4435.2) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة نمو بلغت (28.1%)، وفيما يأتي توضيح مفصل لميزان الخدمات:

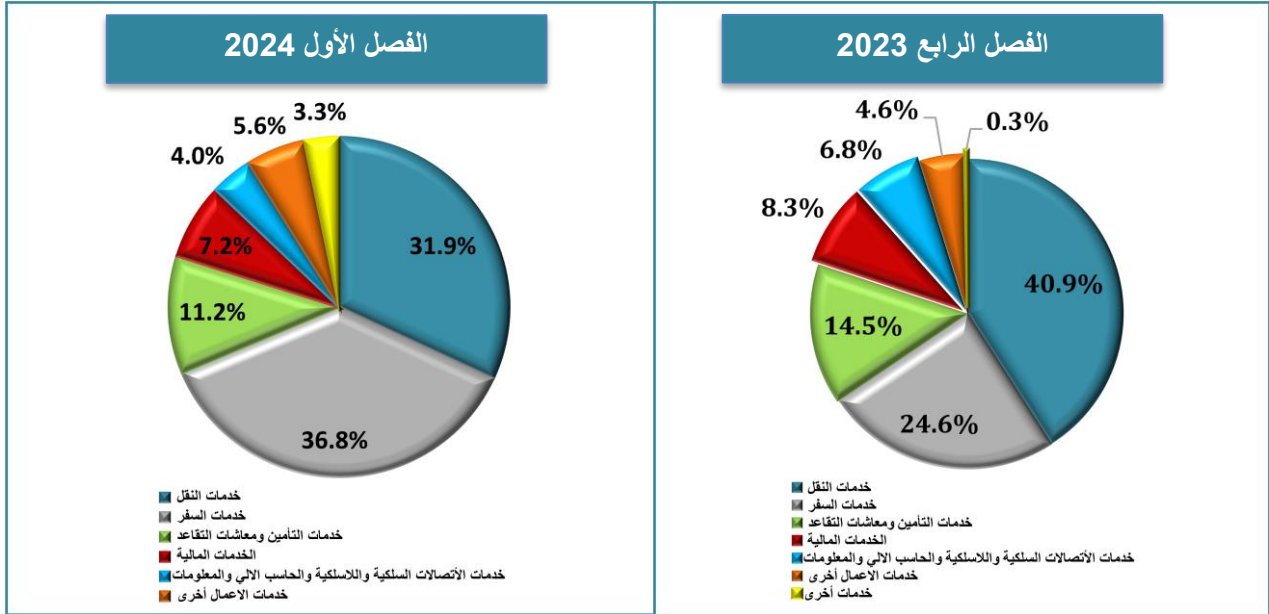
**1-2-1 صادرات الخدمات:** بلغت صادرات الخدمات للفصل الأول من عام 2024 ماقيمته (2190.6) مليون دولار مقابل (2126.1) مليون دولار للفصل السابق مسجلة نموًا بلغت نسبته (3%)، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى تحقيق خدمات السفر نموًا بنسبة (37.1%) عن الفصل السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (71.8%) من إجمالي صادرات الخدمات، كما سجلت خدمات الإنشاءات نموًا بلغت نسبته (15.8%) وبنسبة مساهمة بلغت (9.1%) من إجمالي صادرات الخدمات فيما حققت خدمات الأعمال الأخرى تراجعًا بلغت نسبته (33.1%) وبنسبة مساهمة (12.9%) من إجمالي صادرات الخدمات، وتحقيق خدمات النقل تراجعًا نسبته (81.5%) وبمساهمة بلغت (2.4%).



**2-2-1 استيرادات الخدمات:** سجل جانب الاستيرادات الخدمية للفصل الأول من عام 2024 نموًا بلغت نسبته (20%) لتبلغ (7870.4) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (6561.3) مليون دولار للفصل السابق، أما عن أهم مكونات الاستيرادات الخدمية للفصل الأول 2024 فقد احتلت خدمات السفر المرتبة الأولى وبمساهمة بلغت (36.8%)، واحتلت خدمات النقل المرتبة الثانية وبمساهمة بلغت (31.9%)، كما احتلت خدمات التأمين المرتبة الثالثة وبمساهمة بلغت (11.2%)، وبلغت المساهمة النسبية للخدمات المالية (7.2%) وسجلت كل من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الأعمال الأخرى مساهمات نسبية بلغت (4%) و (5.6%) على التوالي، فيما لم تسجل باقي الخدمات سوى (3.3%) من إجمالي الاستيرادات الخدمية.

الشكل (4)

المساهمة النسبية للخدمات المكونة لعجز ميزان الخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024



### 3-2-1 ميزان السلع والخدمات :

سجل ميزان السلع والخدمات للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً بلغت نسبته (126.2%) ليسجل عجزاً قيمته (836.7) مليون دولار مقابل فائض بلغت قيمته (3197.8) مليون دولار للفصل السابق من ذات العام، ويعزى هذا العجز إلى تحقيق صافي صادرات السلع والخدمات انخفاضاً بلغت قيمته (4308.4) مليون دولار عن الفصل السابق، كما حققت استيرادات السلع والخدمات انخفاضاً بلغت قيمته (273.9) مليون دولار عن الفصل الرابع 2023، وفيما يلي تحليل لتطورات صادرات و استيرادات السلع والخدمات:

### 1-3-2-1 صادرات السلع والخدمات :

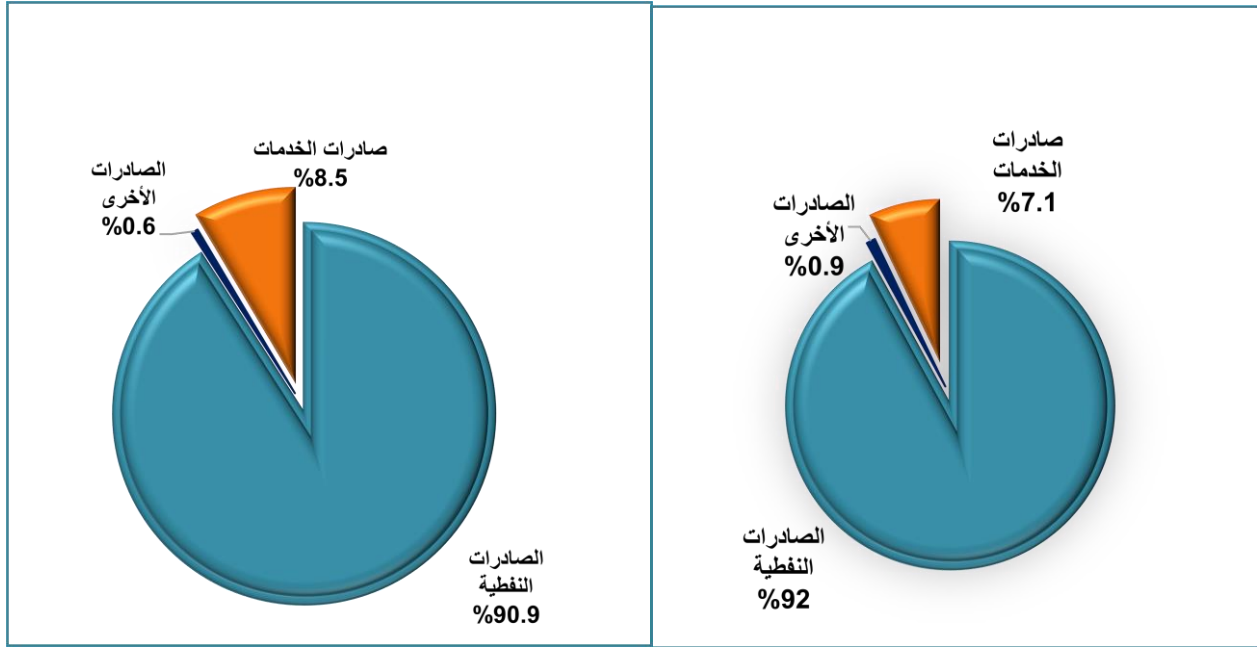
- سجل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الأول 2024 تراجعاً بلغت نسبته (14.4%) عن الفصل السابق، وبقية بلغت (25665.4) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (29973.8) مليون دولار للفصل السابق، حيث شكلت صادرات العراق السلعية نسبة (91.5%) من إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية، فيما شكلت الصادرات من الخدمات نسبة (8.5%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.
- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الأول 2024 نسبة (90.9%) من إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية مقابل نسبتها البالغة (92%) للفصل السابق من ذات العام، فيما بلغت المساهمة النسبية لصادرات الخدمات والصادرات الأخرى نسبة (8.5%) و (0.6%) مقابل نسبتها البالغة (7.1%) و (0.9%) للفصل الرابع 2023.

## الشكل (5)

المساهمة النسبية للصادرات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والأول من عام 2024

الفصل الأول 2024

الفصل الرابع 2023



يعزى التراجع الحاصل في المساهمة النسبية لصادرات العراق النفطية في إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى تراجع قيم الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام وبنسبة بلغت (12%) محققاً مساهمة مطلقة بلغت (-14.2%) من تراجع صادرات السلع والخدمات، كما حققت الصادرات الأخرى تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (44.9%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة نسبتها (-0.4%) من تراجع إجمالي الصادرات السلعية والخدمية فيما حققت الصادرات الخدمية للفصل الأول 2024 نمواً بنسبة (3%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة (0.2%) من إجمالي تراجع الصادرات السلعية والخدمية البالغة نسبته (14.4%).

## جدول (1)

المساهمة النسبية والمطلقة لصادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024

التفاصيل	الفصل الرابع 2023	الفصل الأول 2024	المساهمة النسبية للفصل الرابع 2023 (%)	المساهمة النسبية للفصل الأول 2024 (%)	النمو %	المساهمة المطلقة بالنمو %
صادرات النفطية	27586.7	23331.1	92.0%	90.90%	15.4%	-14.2%
الصادرات الأخرى	261	143.7	0.9%	0.6%	44.9%	-0.4%
صادرات الخدمات	2126.1	2190.6	7.1%	8.5%	3.0%	0.2%
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	29973.8	25665.4	100.0%	100.0%	14.4%	-

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

## 1-2-3-2 استيرادات السلع والخدمات :

- سجل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً بلغت نسبته (1%) عن الفصل السابق، وبقيمة بلغت (26502.1) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (26776.0) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق، حيث شكلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية نسبة (5.2%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية مقابل نسبتها البالغة (6%) للفصل السابق، فيما شكلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية) والاستيرادات الخدمية (65.1%) و (29.7%) من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية مقابل نسبتها البالغة (69.5%) و (24.5%) للفصل السابق.
- سجلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية) تراجعاً بلغت نسبته (7.4%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (5.1%) من التراجع الحاصل في الاستيرادات السلعية والخدمية البالغة نسبته (1%)، اما استيرادات المنتجات النفطية فقد تراجعت بنسبة (13.3%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (0.8%)، فيما حققت استيرادات الخدمات ارتفاعاً بلغت نسبته (20%) وبمساهمة مطلقة نسبتها (4.9%) من التغير في إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية.

جدول (2) المساهمة النسبية والمطلقة لاستيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024						
المساهمة المطلقة بالنمو %	النمو %	المساهمة النسبية للفصل الأول 2023 %	المساهمة النسبية للفصل الرابع 2023 %	الفصل الأول 2024	الفصل الرابع 2023	التفاصيل
-5.1%	-7.4%	65.1%	69.5%	17246.6	18616.5	الاستيرادات السلعية
-0.8%	-13.3%	5.2%	6.0%	1385.1	1598.2	استيرادات المنتجات النفطية
4.9%	20.0%	29.7%	24.5%	7870.4	6561.3	استيرادات الخدمات
	-1.0%	100.0%	100.0%	26502.1	26776	استيرادات السلع والخدمات

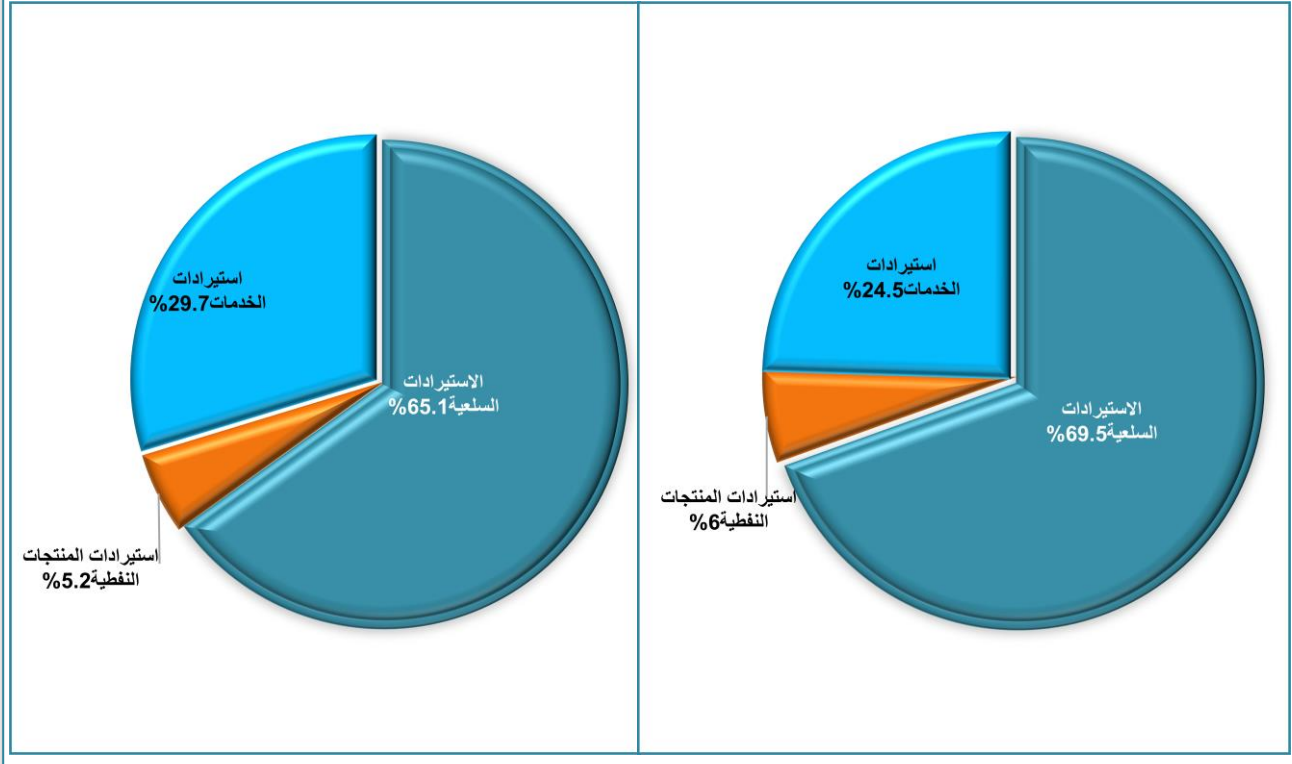
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

## شكل (6)

المساهمة النسبية للاستيرادات السلعية والخدمية والفصل الاول من عام 2024

الفصل الأول 2024

الفصل الرابع 2023



## حساب الدخل الأولي:

سجل هذا الحساب للفصل الأول من عام 2024 نموًا ملحوظًا بلغت نسبته (233.8%) عن الفصل السابق ليبلغ (383.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (114.9) مليون دولار للفصل الرابع 2023، وذلك نسبة للتطورات الحاصلة في فروع هذا الحساب، وكما يأتي:

- سجل صافي تدفقات تعويضات العاملين للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا بلغت نسبته (29.4%) لتبلغ (9.6) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (13.6) مليون دولار للفصل السابق.
- سجل صافي حساب دخل الاستثمار للفصل الأول 2024 نموًا بنسبة (273.4%) ليبلغ (377.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (101.0) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

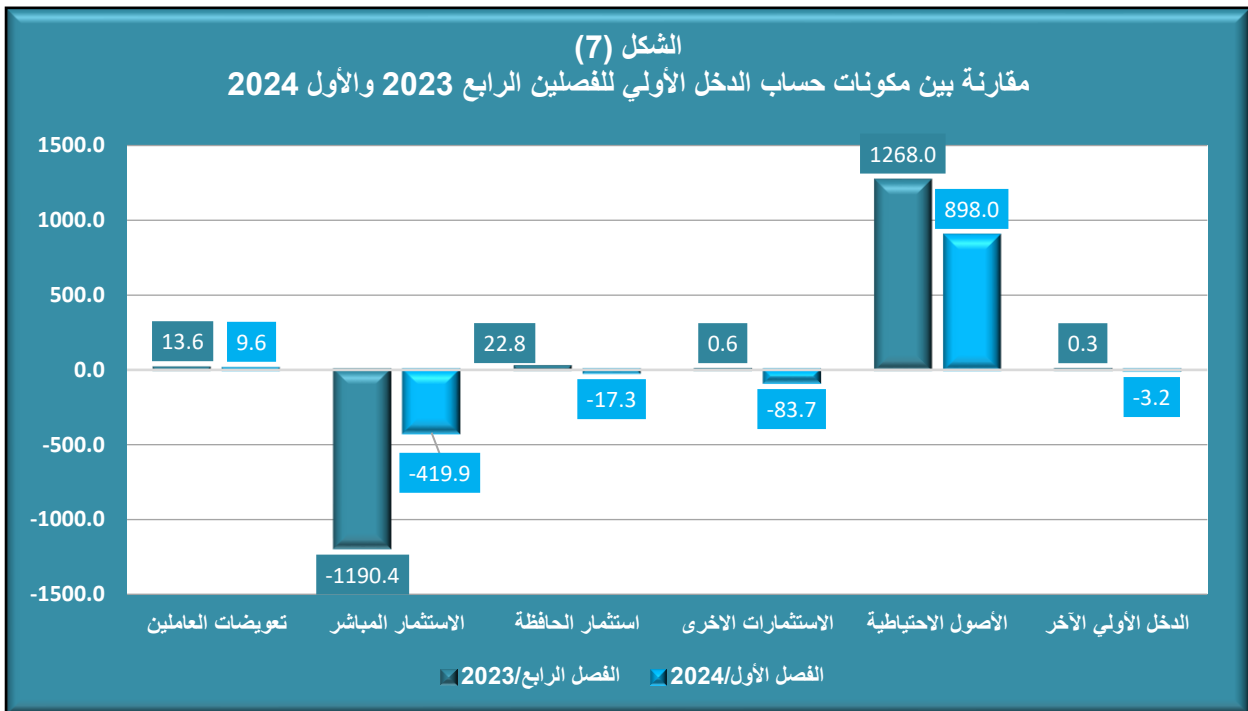
**1-3-1 الاستثمار المباشر:** سجل صافي دخل الاستثمار المباشر للفصل الأول 2024 تحسنًا بلغت نسبته (64.7%) بسبب تراجع مدفوعاته إلى الخارج وبنسبة (64.5%) نتيجة انخفاض تحويلات ارباح الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق إلى الخارج، فضلًا عن زيادة تدفقات دخل الاستثمار إلى الداخل بنسبة (25.8%).

**2-3-1 استثمار الحافطة:** سجل صافي استثمارات الحافطة (التي تمثل فوائد أذونات الخزائن الاجنبية) للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً بنسبة (175.9%) مسجلاً عجزاً قيمته (17.3) مليون دولار مقابل فائض قيمته (22.8) مليون دولار للفصل السابق ، نتيجة زيادة مدفوعات فوائد سندات الديون الخارجية للحكومة.

**3-3-1 الاستثمارات الأخرى:** سجلت الاستثمارات الأخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية والفوائد) انخفاضاً في تدفقاتها إلى الداخل وبنسبة (14050%) لتسجل في الفصل الأول 2024 عجزاً قيمته (83.7) مليون دولار مقابل فائض قيمته (0.6) مليون دولار للفصل الرابع 2023، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في جانب المقبوضات وبنسبة بلغت (67.8%) نتيجة انخفاض الفوائد المتحققة عن الاستثمار الليلي للحكومة والبنوك التجارية ، وتسجيل جانب المدفوعات (المدين) ارتفاعاً بلغت نسبته (6.9%) عن الفصل السابق نتيجة زيادة مدفوعات فوائد القروض الدولية.

**4-3-1 الأصول الاحتياطية:** سجل صافي التدفقات المتولدة من فوائد أصول البنك المركزي الاحتياطية في الخارج تراجعاً بلغت نسبته (29.2%) لتبلغ (898) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (1268) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى هذا الإنخفاض في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى انخفاض فوائد الودائع بالعملات الاجنبية أذونات الخزائن الاجنبية، فضلاً عن انخفاض فوائد الاستثمار في البنوك الأوروبية.

**5-3-1 الدخل الأولي الأخر:** سجل هذا الحساب صافي تدفقاً إلى الخارج بلغت قيمته (3.2) مليون دولار للفصل الأول 2024 مقابل تدفق إلى الداخل قيمته (0.3) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مدفوعات القطاع الخاص الريعية إلى الخارج.



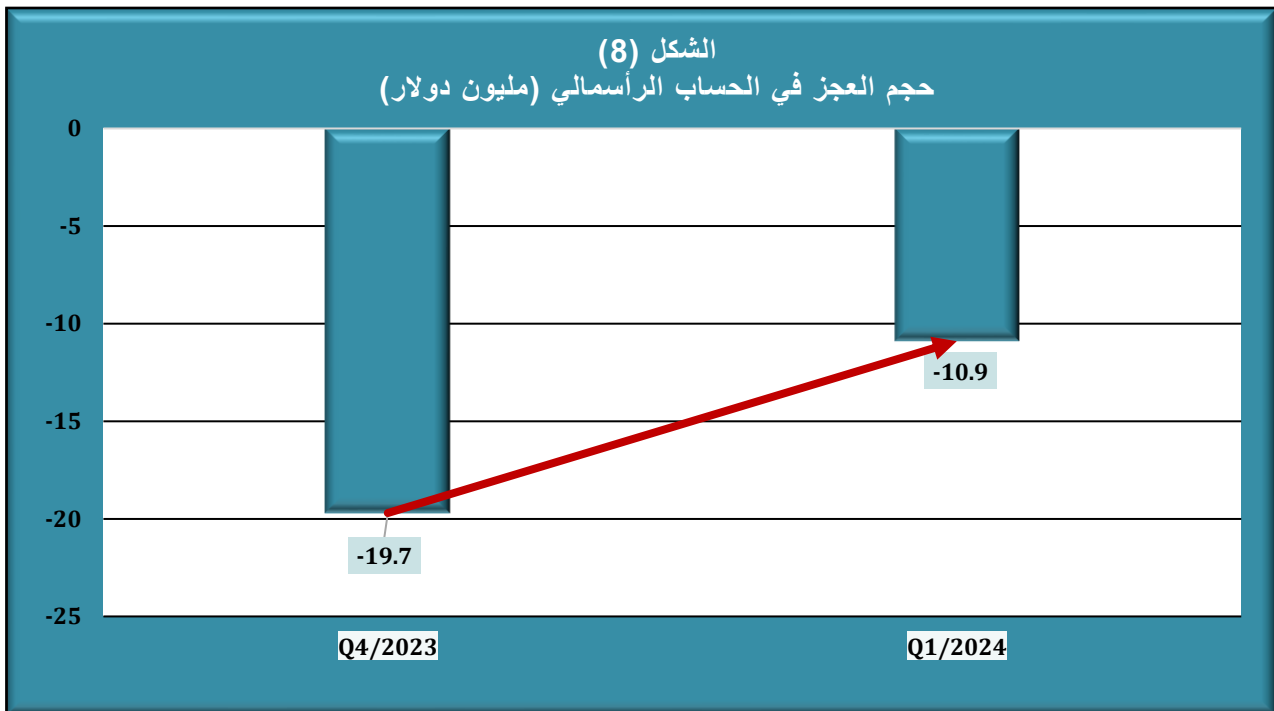
## 3-1 حساب الدخل الثانوي:

بلغ صافي تدفقات حساب الدخل الثانوي إلى الخارج (14) مليون دولار للفصل الأول من عام 2024 مقابل (81.8) مليون دولار مسجلاً تراجعاً بلغت نسبته (117.1%) عن الفصل السابق ، ويعزى ذلك إلى:

- **صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة)** والتي سجلت للفصل الأول من عام 2024 نموًا بلغت نسبته (19.9%) عن الفصل السابق بعد تحقيق الضرائب على الدخل إلى تدفقات إلى الداخل قيمتها (6.5) مليون دولار، وارتفاع صافي التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي إلى الداخل بنسبة (4.8%)، فيما سجل صافي التحويلات الجارية للحكومة العامة ارتفاعاً في تدفقاتها إلى الخارج نسبته (5.7%).
- **سجلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والاسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح** للفصل الأول 2024 تراجعاً بلغت نسبته (1982.1%) عن الفصل الرابع من عام 2023، ويعزى هذا التراجع إلى تسجيل جانب التحويلات الشخصية التي تتضمن كل من (تحويلات العاملين والتقاعد والمساعدات) زيادة في صافي تدفقاتها إلى الخارج، حيث أنخفض صافي تحويلات العاملين والمساعدات والمعاشات التقاعدية المحولة عن الفصل الرابع من العام السابق.

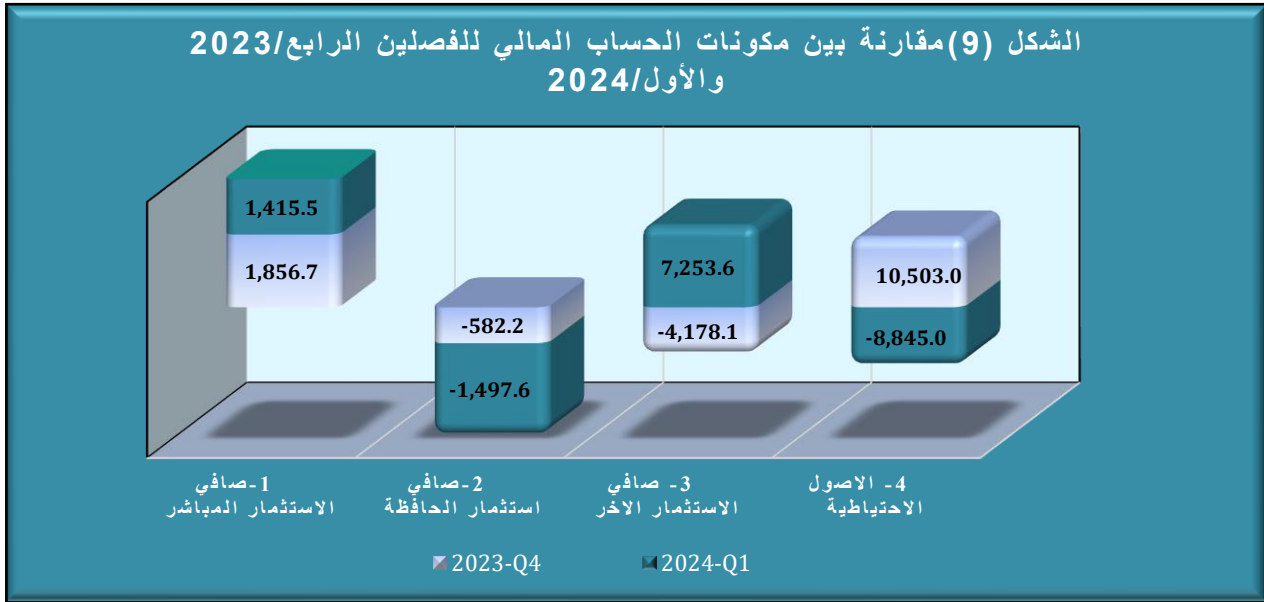
## 2- الحساب الرأسمالي:

سجل صافي الحساب الرأسمالي للفصل الأول من عام 2024 عجزاً قدره (10.9) مليون دولار، مقارنة بالفصل الرابع من عام 2023 الذي سجل عجزاً بلغت قيمته (19.7) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى انخفاض التحويلات الرأسمالية إلى الخارج بنسبة (41.6%).



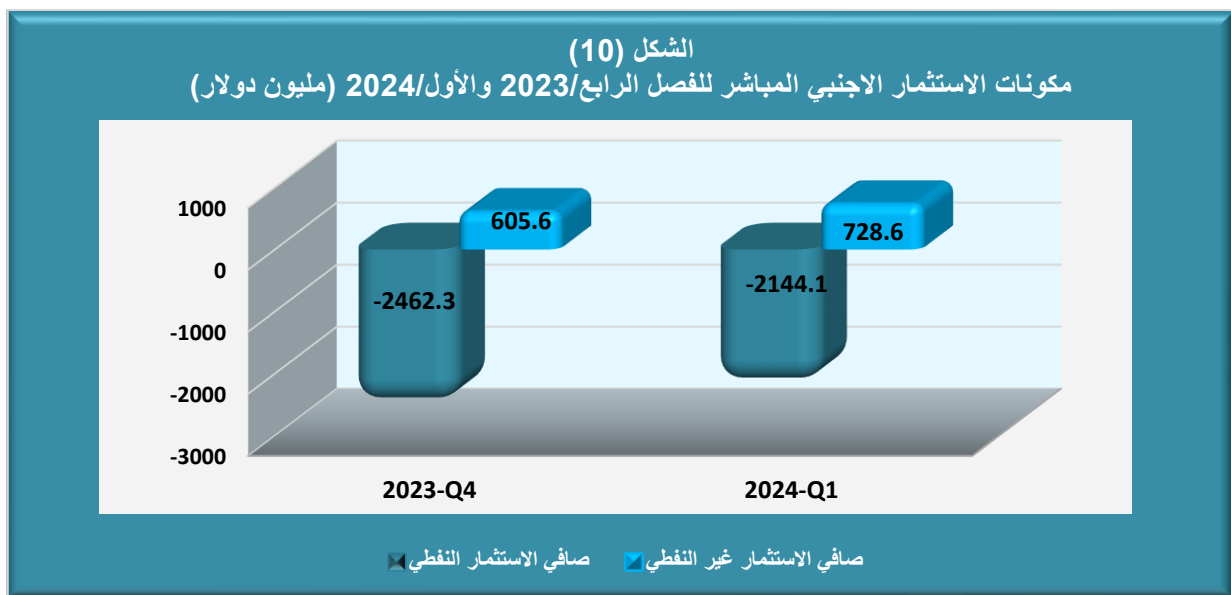


**3- الحساب المالي:** بلغ صافي تدفق الحساب المالي للفصل الأول 2024 (-1673.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (7599.4) مليون دولار للفصل السابق، أي بنسبة تراجع بلغت (122%)، وكما في الشكل (9).

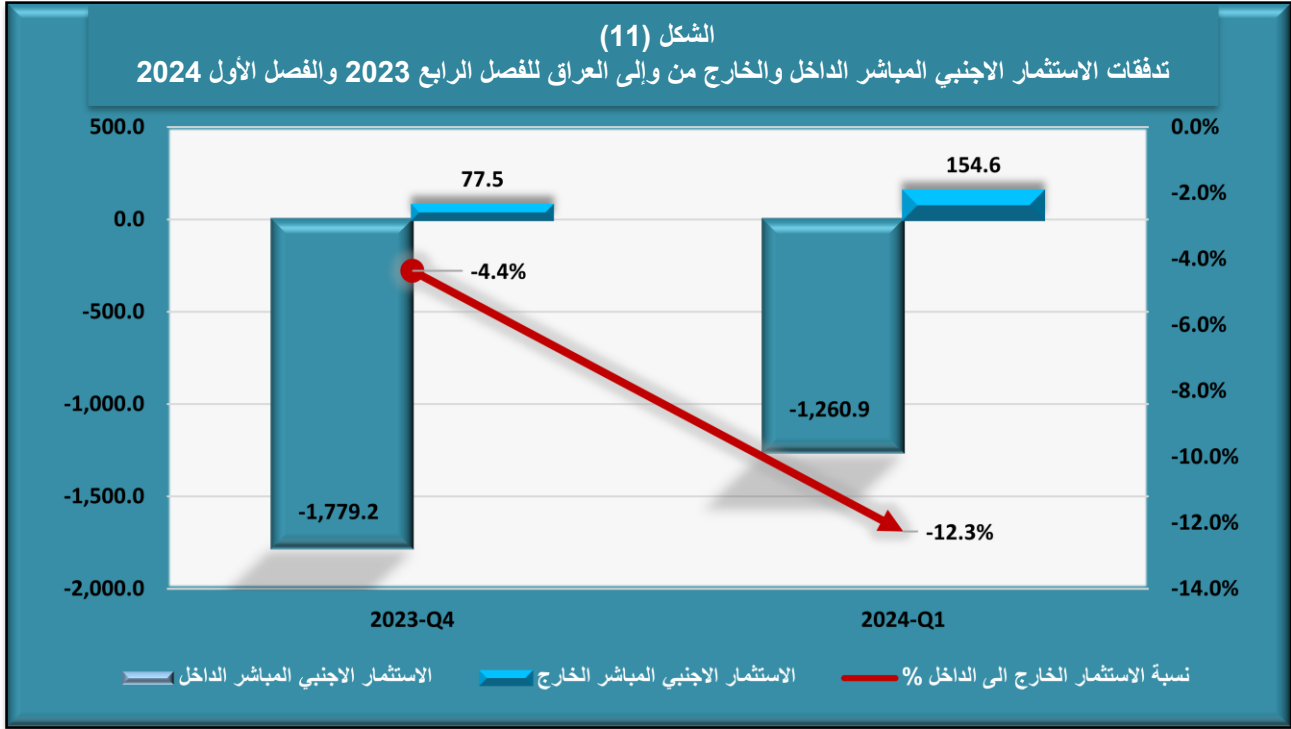


يُعزى عجز الحساب المالي للفصل الأول 2024 إلى التطورات الحاصلة في مكوناته، وكما يأتي:

**3-1 صافي الاستثمار المباشر:** بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الأول من عام 2024 ما قيمته (1415.5) مليون دولار مقابل (1856.7) للفصل السابق وبترجع بلغت نسبته (23.8%)، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل بنسبة (29.1%) نتيجة انخفاض الاستثمار النفطي المتمثل بالكلف البترولية المدفوعة إلى الشركات النفطية الأجنبية والتي تعد خصوم مالية على العراق بنسبة (12.9%)، فيما حقق صافي الاستثمار غير النفطي (الخارج- الداخل) ارتفاعاً بلغت نسبته (20.3%).

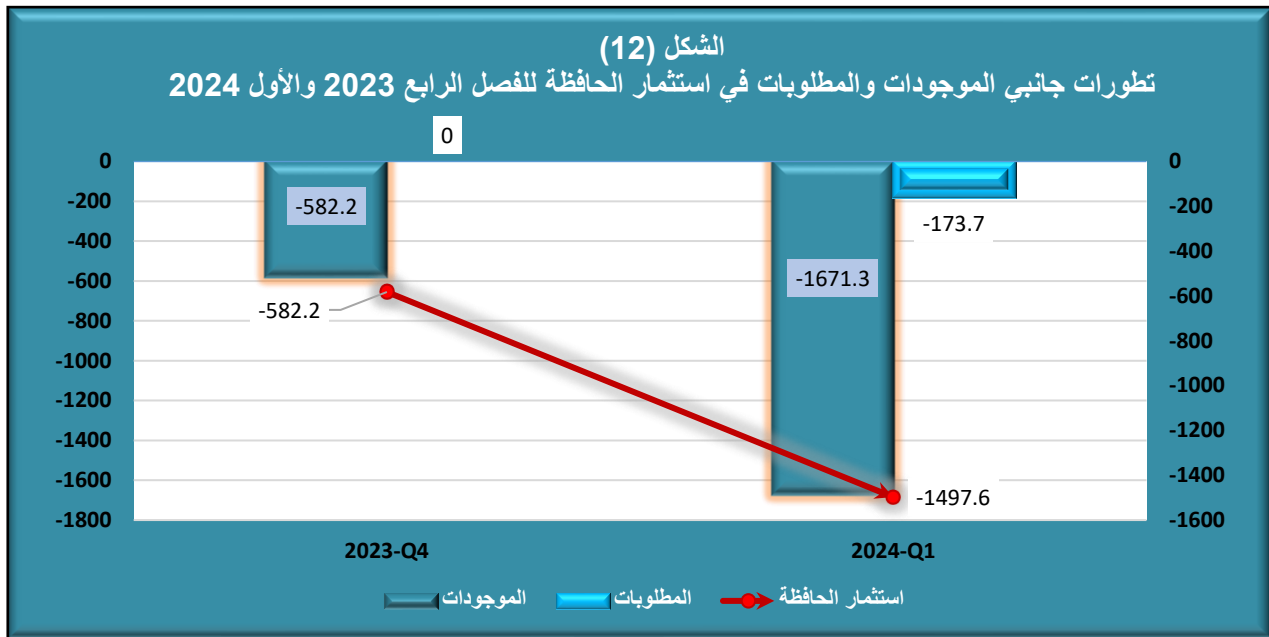


وتشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ان المساهمة النسبية للتدفقات الخارجة من العراق ازدادت من (4.2%) للفصل الرابع 2023 إلى (10.9%) للفصل الأول من عام 2024 وذلك نتيجة لزيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وانخفاض تدفقات الاستثمار النفطي إلى الداخل، وكما في الشكل (11).



ان الأثر الأولي للتدفقات الداخلة يشير إلى وجود أثر إيجابي ابتدائي، وإذا ماتم التعمق في مكونات الحساب المالي التي تظهر بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كل من استثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية، يمكن ملاحظة ان انخفاض الفائض المتحقق في صافي الاستثمار المباشر للفصل الرابع وبنسبة بلغت (23.8%) عن الفصل الرابع من ذات العام أسهم في عجز صافي الحساب المالي وبذات النسبة.

**2-3 استثمار الحافطة :** سجلت تدفقات استثمار الحافطة للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (157%) مسجلة عجزاً بلغت قيمته (-1497.6) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (-582.2) مليون دولار للفصل الرابع 2023، إذ سجل جانب الموجودات في الخارج تراجعاً بلغت نسبته (187%)، متمثلاً بصافي استثمارات الحكومة العامة المستثمرة والمسددة، في حين سجل صافي استثمارات القطاعات الأخرى في الخارج صفر بعد ان بلغت تلك الاستثمارات (1) مليون دولار في الفصل الرابع 2023. اما جانب المطلوبات فقد سجل الفصل الاول من عام 2024 تدفقات سالبة بلغت قيمتها (173.7) مليون دولار، حيث بلغت تسديدات الحكومة العامة إلى صندوق النقد الدولي (174.0) مليون دولار والتي تمثل تسديدات الدين التجاري المعالج فيما لم تسجل في الفصل الرابع أي تسديدات، فيما بلغت استثمارات القطاع الخاص للفصل الأول 2024 نسبة ضئيلة جداً بلغت (0.3) مليون دولار من جانب المطلوبات متمثلة بإستثمارات سوق العراق للأوراق المالية.



### 3-3 الاستثمارات الأخرى: سجلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الأول من عام 2024 تحسناً بلغت

نسبته (273.6%) لتبلغ (7253.6) مليون دولار مقابل (-4178.1) مليون دولار للفصل السابق، وذلك نسبةً للتطورات الحاصلة في مكوناته والتي تقسم إلى شقين (رسمي وخاص)، وكما يأتي:

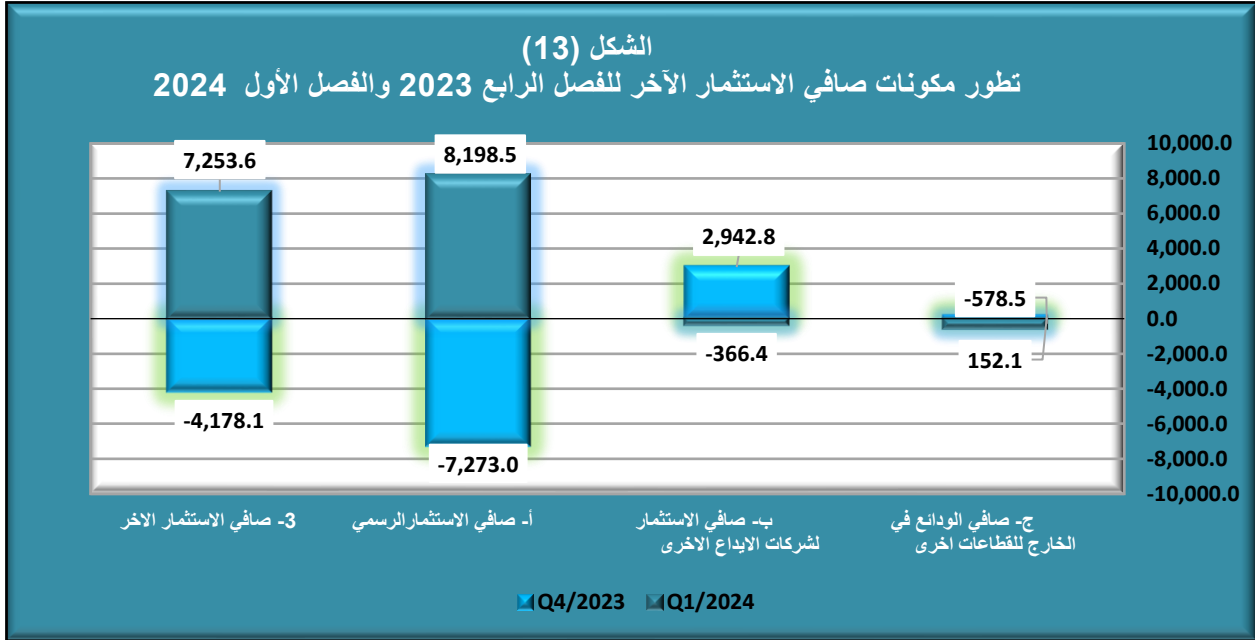
#### 3-3-1 صافي الاستثمار الرسمي: سجل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الأول من عام 2024 نموًا بلغت نسبته (212.7%) ليبلغ (8198.5) مليون دولار مقابل (-7273.0) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا النمو إلى:

- جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي الذي سجل للفصل الأول من عام 2024 انخفاضًا بلغت نسبته (198%) عن الفصل السابق ليبلغ (-1577.7) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (-529.7) مليون دولار للفصل الرابع 2023، إذ سجلت الالتزامات على الحكومة ارتفاعًا بلغت نسبته (3%) بسبب ارتفاع مستحقات الشركات النفطية وارتفعت تسديدات العراق من الدين الخارجي بنسبة (178%)، فيما إنخفضت المسحوب من القروض الخارجية بنسبة (93%) عن الفصل الرابع 2023.

#### 3-3-2 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجل صافي الاستثمار للقطاع الخاص للفصل الأول من عام

2024 تراجعًا نسبته (112%) ليبلغ (-366.4) مليون دولار مقابل تدفق موجب قيمته (2942.8) مليون دولار للفصل السابق، بعد أن سجل جانب الموجودات تراجعًا نسبته (83.8%) ليبلغ (445.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (2745.9) مليون دولار للفصل السابق في مقابل تسجيل جانب المطلوبات نموًا بلغت نسبته (512.1%) ليبلغ (811.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (-196.9) مليون دولار للفصل الرابع 2023.

**3-3-3 سجل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج** للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (480.3%) عن الفصل السابق لتبلغ (-578.5) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (152.1) مليون دولار للفصل السابق.



#### 3-4 الأصول الاحتياطية:

سجل جانب الأصول الاحتياطية في الفصل الأول من عام 2024 إنخفاضاً كبيراً بلغت نسبته (184.2%)، مسجلةً صافي إنخفاض قيمته (-8845) مليون دولار مقابل تدفق موجب قيمته (10503) مليون دولار للفصل السابق ويعزى هذا الانخفاض إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

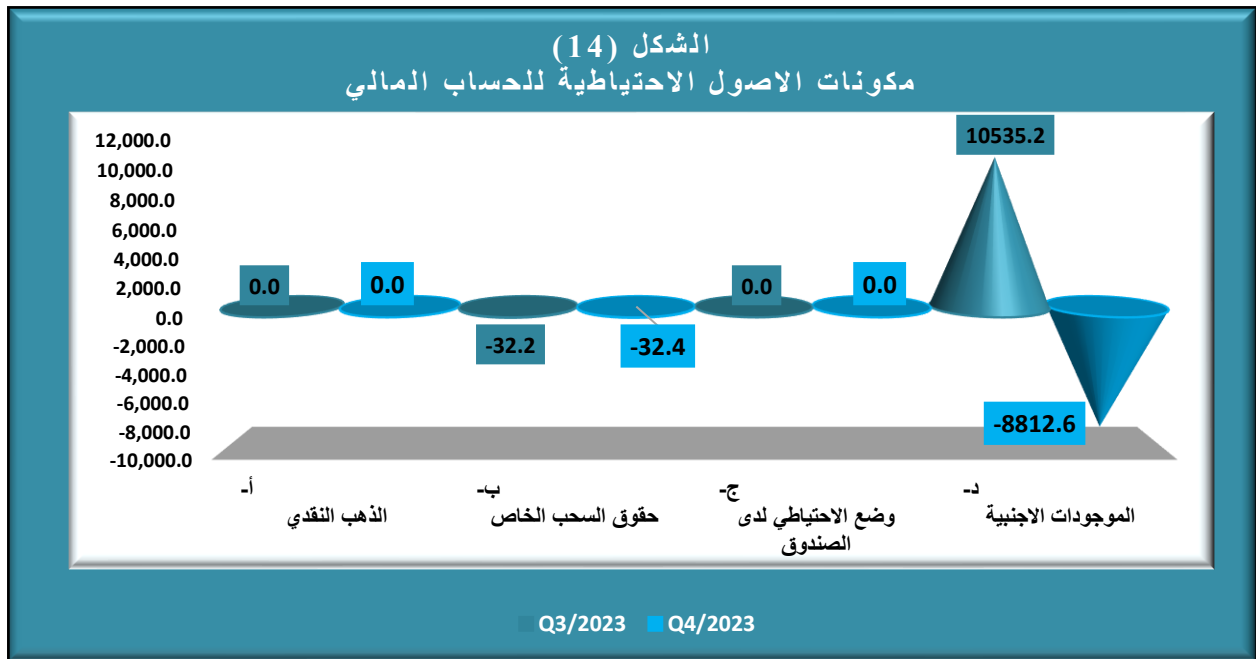
**3-4-1 حقوق السحب الخاصة:** سجلت تدفقات حقوق السحب الخاصة للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً بلغت نسبته (0.6%) عن الفصل السابق لتبلغ قيمتها (-32.4) مليون دولار بعد ان بلغت (-32.2) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى فروقات التقييم الدولي لقيمة تلك الحقوق بين الفصل الأول 2024 وقيمته في نهاية عام 2023.

**3-4-2 الذهب النقدي:** لم يشهد رصيد الذهب النقدي في جانب الأصول الاحتياطية للفصل الأول من عام 2024 أي تغيير يذكر.

**3-4-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تذكر.

**3-4-4 الموجودات الأجنبية:** سجل هذا النوع من الأصول الاحتياطية للفصل الأول من عام 2024 تراجعاً بلغت نسبته (183.6%) مسجلة تدفقات سالبة بلغت قيمتها (-8812.6) مليون دولار مقابل زيادة موجبة قيمتها (10535.2) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الموجودات الأجنبية وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** والتي سجلت في الفصل الأول 2024 إنخفاضًا بلغت نسبته (150.2%) عن الفصل السابق مسجلة مساهمة نسبية بلغت نسبتها (59.3%) من الانخفاض الحاصل في جانب الموجودات الأجنبية، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية بنسبة (132.2%) لتبلغ (-3711) مليون دولار للفصل الأول 2024 مقابل (11522.2) مليون دولار للفصل السابق، حيث سجلت الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية مساهمة مطلقة بلغت (-145.8%) من الانخفاض الحاصل في العملة والودائع لدى السلطات النقدية، فيما سجلت فترتي الاستثمار الليلي لدى البنوك الخارجية والعملة في خزائن البنك المركزي مساهمة مطلقة موجبة نسبتها (6.6%) و (7%)، وكما في الشكل (14).
- **الأوراق المالية:** سجلت الأوراق المالية للفصل الأول من عام 2024 إنخفاضًا بنسبة (4024.7%) مسجلة تدفقًا سالبًا قيمته (-3567.6) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (90.9) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في المشتقات المالية الخاصة بأدوات السوق النقدية والتي تشمل في جزء منها الاستثمارات الخاصة ببنك التسويات الدولية والاستثمار بودائع وأذونات صندوق النقد الدولي، وسندات اليورو وكثير وغيرها من المشتقات المالية القابلة للتداول الدولي، وقد ساهمت الأوراق المالية بنسبة (40.5%) من الإنخفاض الحاصل في تدفقات الموجودات الأجنبية.



#### 4- صافي فقرة السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال (صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية:

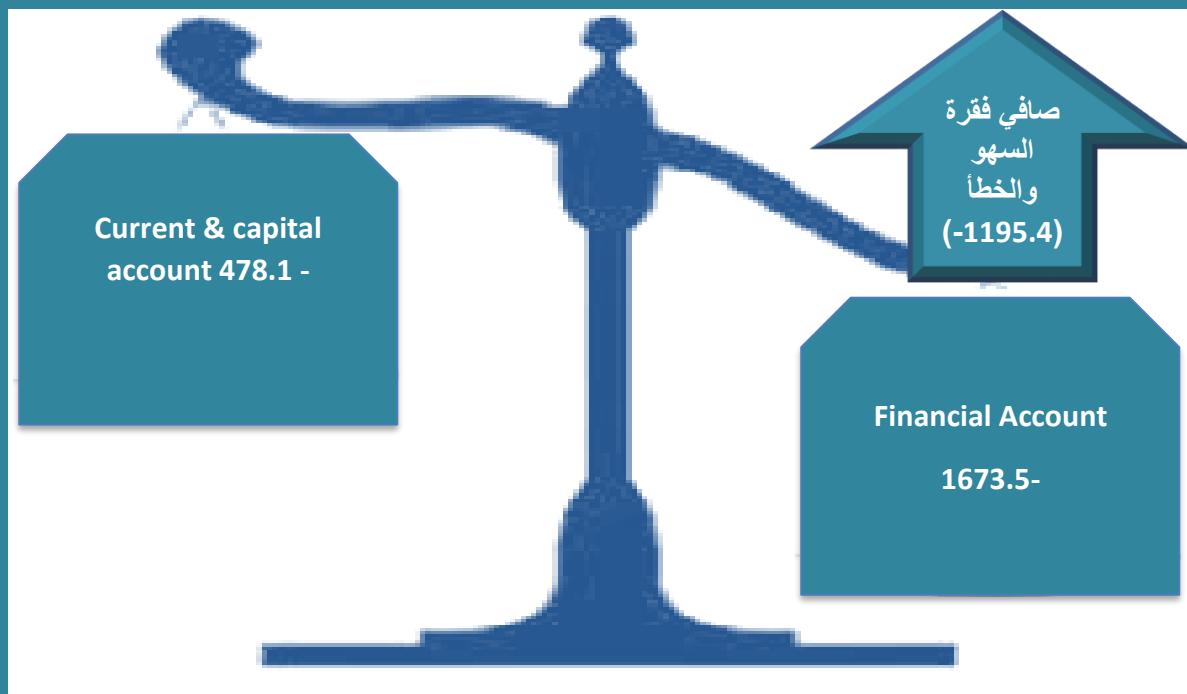
$$\text{صافي فقرة السهو والخطأ} = \text{الحساب المالي} - (\text{الحساب الجاري} + \text{الحساب الرأسمالي})$$

- أ. تشير القيمة الموجبة لصافي فقرة السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- ب. و أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- ج. و أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.
- د. و أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي. (وتنعكس هذه الإتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة)

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الأول من عام 2024، وكما في الجدول (3) ظهور صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (-1195.4) مليون دولار مقابل قيمتها الموجبة (4224.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى الفترتين (أ، د) أعلاه والتي تعني إنخفاض جانب القيود الدائنة في الحسابين الجاري والمالي التي سجلت تراجعاً نسبته (15%) و(176.1%) على التوالي ، والتي تشمل بالدرجة الأساس انخفاض جانب الصادرات السلعية والخدمية بنسبة (14.4%) فضلاً عن انخفاض جانب الأصول الاحتياطية في الحساب المالي بسبب العملة والودائع لدى السلطات النقدية والبنوك الخارجية بنسبة (150.2%) والانخفاض الحاصل بالاستثمار في أدوات السوق النقدية وبنسبة ملحوظة بلغت (4024.8%)، على الرغم من الإنخفاض الحاصل في الجانب المدين من تلك الحسابات حيث سجل الجانب الدائن للحساب الجاري انخفاضاً بقيمة (4767.7) مليون دولار في مقابل تسجيل جانبه المدين انخفاضاً قيمته (906) مليون دولار، كما سجل الجانب الدائن للحساب المالي انخفاضاً قيمته (8967.9) مليون دولار في مقابل ارتفاع جانبه المدين ارتفاعاً قيمته (305) مليون دولار، وكما في الجدول (3)، وقد جعلت هذه التقلبات في الحسابات بين الفصلين الأول 2024 والرابع من عام 2023 فقرة السهو والخطأ هي المسؤول عن تغيرات الأرقام من موجبة إلى سالبة، إلا أنها تبقى ضمن الحدود المقبولة عند تحليل بيانات ميزان المدفوعات، وهي بذلك تُعدُّ مؤشراً على دقة البيانات من عدمها.

جدول (3) الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات										
التغيرات النسبية والحقيقية				Q12024			Q42023			
تغير قيمة المدين (مليون دولار)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	التغير في الجانب المدين (%)	التغير في الجانب الدائن (%)	صافي	مدين	دائن	صافي	مدين	دائن	
-906	-4767.7	-3.2	-15.0	-467.2	27418.9	26951.7	3394.5	28324.9	31719.4	الحساب الجاري
-8.2	0.6	-41.6		-10.9	11.5	0.6	-19.7	19.7	0	الحساب الرأسمالي
305	-8967.9	-12.2	-176.1	-1673.5	-2200.8	-3874.3	7599.4	-2505.8	5093.6	الحساب المالي
				-1195.4			4224.6			صافي السهو والخطأ

الشكل (15) شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات



# قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

